النحو التعليمي ، رؤية معاصرة

م.د. عبد علي صبيح خلف
جامعة ميسان/ كلية التربية الأساسية/قسم اللغة العربية

الخلاصة :

اعتاد النحاة المحدثون على ان النحو مشكلة للدارسين على إختلاف فئاتهم ، ولكن النهضة اللغوية التي سادت العالم العربي في هذه الحقبة أسفرت عن محاولات عديدة تستهدف حل هذه المشكلة.

واتخذت دراسة النحو في البداية نهجاً تقليدياً كان أبرز ملامحه المحاولات الحثيثة التي استهدفت تسهيله وتقريبه إلى المبتدئين ، وقد ذهب الباحثون مذاهب شتى : فمنهم من دعا إلى تبسيط المادة النحوية بشرحها وتشذيبها وإعادة عرضها.

وكانت هناك في الوقت نفسه صيحات أخرى تدعو إلى التبسيط باصطناع الأساليب التربوية تعول على المادة التعليمية والمتعلم معاً.

وتقتضي منهجية البحث أن توضع تصورات حول الموضوع ، وهي تتلخص فيما يأتي :

١. أن يتسم منهج التأليف التعليمي بالوضوح سواء أكان على مستوى المادة النحوية أم المنهج المتبع في التأليف.

٢. الانتفاع بجوانب معينة من علم اللغة الحديث ، ولاسيما في الجانب الإحصائي ليتم اختيار القواعد المطلوبة على مدى الشيوع في الاستعمال.

وهذا الأمر يستلزم أن يكون هناك متخصصون في علم اللغة ، ولاسيما علم اللغة التطبيقي ينتفع المعلمون بأنظارهم في هذا الميدان.

٣. عدم تبني منهج بعينة يعول عليه في التأليف التعليمي ، ويفضل أن يؤلف الباحثون بين مناهج مختلفة للاستفادة بمزاياها جميعاً.

٤. اختيار معلمين ذوي خبرة قادرين على تنفيذ المنهج المخصص.

٥. أن يجري تعليم النحو في ظل نصوص لغوية ، على وفق خطة زمنية محكمة ، على أن يتم ذلك دون مخالفات عن أصول قواعد النحو المعروفة.

٦. اختيار ما هو أليق لمتطلبات الاستعمال الحديث.

٧. العودة إلى المنابع التي استقى منها النحاة أصولهم.

٨. الإجماع لكل ما ورد أن القرآن الكريم قُرئ به.

٩. إن اللغات على اختلافها حجة.

١٠. إن كثرة الاستثناءات وتعدد الأحكام في الكلمة الواحدة ، يجب أن تقلل ما كان ذلك ممكناً.

١١. والأهم من هذا كله ، أن تكون هناك سلطة منفذة قادرة على وضع ما يتبنى من ملاحظ ، أو يوضع من قرارات في المجال نفسه موضع التطبيق الفعلي.

مدخل :

لعل مما ينبغي ذكره في مستهل الحديث عن النحو التعليمي أن أبرز معالمه تمثلت في محاولات تيسير النحو ، وان الميسرين قد أقاموا خططهم في التيسير على أسس محددة غلب على ظنهم أنها تحقق المقاصد المرجوة.

وكان من أبرز هذه الأسس التي تم على أساسها التيسير ، القصد إلى تبسيط المادة النحوية ، وهو منحى يتوجه في الأساس إلى تسهيل عرض المادة النحوية ، وذلك بتهذيبها وتنقيحها وتجديد تبويبها وإعادة ترصيفها ، حتى تصبح المآخذ ، خفيفة المحمل ، مما يقرب على الدارسين أمر تحصيلها.

وتمتد جذور هذا الاتجاه إلى العقد السادس من القرن التاسع عشر حينما وضع رفاعة الطهطاوي كتابه (التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية) (١٨٦٨). ثم تعاقبت المحاولات بعد ذلك على هذا النسق حتى نهاية هذا

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

القرن نفسه ، ففي العام نفسه وضع الشيخ أحمد المرصفي كتاباً أسماه (تقريب فن العربية لأبناء المدارس الابتدائية).

وفي وقت لاحق يقوم الشيخ حسين المرصفي (ت١٨٨٠م) بوضع كتابه المشهور (الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية) وضع فيه مبحث الجملة وتربية الملكة موضع العناية والاهتمام. وهو على وفق رأي عبد الوارث مبروك ، أول كتاب في علوم العربية يؤلف على نحو تجديدي(١).

ويبدأ القرن العشرون ويظل تجديد النحو وتقريبه إلى أفهام الدارسين هماً ملازماً للمشتغلين في درس علوم العربية ، ففي عام ١٩٠٥م وضع حفني ناصف وباحثون آخرون كتاباً أسموه (قواعد اللغة لتلاميذ المدارس الثانوية) وقد أخذ على الكتاب افتقاره إلى مزيد من التمرينات والتطبيقات اللازمة لتثبيت القواعد في أذهان التلاميذ(٢).

ومن الكتب التي وضعت على أساس تبسيط المادة النحوية مبادئ العربية للشرتوني (١٣٢٤هـ) ، و (جامع الدروس العربية) لمصطفى الغلاييني (١٩١٢م).

وفي الثلاثينيات ، كانت هناك محاولتان أولهما سنة ١٩٣٦م ، وتمثلت في صدور كتاب (تكوين الجمل لتلاميذ المرحلة الابتدائية لإبراهيم مصطفى ، وأحمد برانق وآخرين. أما المحاولة الثانية فكانت في سنة ١٩٣٨م ، وقد ألفت مجموعة كتب (قواعد اللغة العربية) للمرحلتين الابتدائية والثانوية(٣).

وتتعاقب المحاولات في المجال نفسه ويضع (سعيد الأفغاني) في الستينيات مذكرات في النحو اتسمت بالإيجاز والشمول.

ثم يصدر في مصر في هذه الحقبة كتاب (النحو الوافي) لعباس حسن تناول فيه ما يتعلق ببنية الجملة ، وما ينجم عن دواعي التركيب من إعراب ، مع تجنب العلل الزائفة وتعدد الآراء المشكلة في المسألة الواحدة(٤).

ويستمر هذا النهج في التأليف في حقبة السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن في ضوء المعايير نفسها ، هذه المعايير التي تتمثل في تسهيل تناول المادة من أجل تقريبها إلى أفهام الناشئة.

وقد صنفت كثير من الكتب على وفق هذه المعايير ، سواء أكان ذلك كتباً مدرسية أم كتباً خاصة بالمرحلة الجامعية ، ومن هذه الكتب (النحو المصفى) لمحمد عيد سنة ١٩٧١م. وقد أشار في مقدمة كتابه أنه أقام بناء الكتاب في ظل تأثره بآراء ابن مضاء القرطبي وعلم اللغة الحديث والمجددين في هذا القرن(٥) ، إلا أن من ينعم النظر في الكتاب يجد أنه لم يبتعد في تناوله ، عن النهج التقليدي.

ومن المحاولات الجادة كتاب (النحو الأساسي) الذي قام بوضعه أحمد مختار عمر وآخرون. وأبرز ما يمتاز به أنه يولي التركيز على النماذج العملية للجملة ، وذلك لمعرفة أوليات النحو العربي ، كما توخى مؤلفوه في أمثلته ونماذجه التعبير عن المفاهيم المألوفة ليشعر المتعلم بأن ما يقرؤه وما يدرسه جزء من سلوكه اللغوي ، وقد بذل المؤلفون وسعهم في إغناء الكتاب بالتدريبات الكافية(٦).

ومن المحاولات في المجال نفسه كتاب (النحو الشافي) الذي ألفه (محمود حسني) ، وقد قصد بوضعه إلى صياغة النحو بلغة سهلة مأنوسة ، وقد أحتج للقاعدة النحوية بشواهد غير متكلفة أو مصطنعة اغترفها من القرآن الكريم والشعر القديم ، ولكن الشعر المعاصر حظي من بينها بنصيب وافر ، وذلك ليسهل على الدارس معرفة مفاهيم النحو الأساسية(٧).

---

(١) في إصلاح النحو العربي : عبد الوارث مبروك ، ط١، الكويت ، ١٩٨٥م :٦٠،٦١،٦٦.

(٢) المصدر نفسه :٧١.

(٣) في إصلاح النحو العربي :٧٤.

(٤) النحو الوافي(مقال لعبد القادر المهيري)،حوليات الجامعة التونسية،العدد(٢) ، المطبعة الرسمية ، تونس ، ١٩٦٥م :٢٥٣.

(٥) النحو المصفى ، محمد عيد ، د. محمد عيد مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٨٧م : المقدمة.

(٦) النحو الأساسي ، احمد مختار عمر وآخرون ، ط١ ، ذات السلاسل ، الكويت ؛ ١٩٨٤م المقدمة.

(١) النحو الشافي ، محمود حسني وآخرون ، دار البشير ، عمان ، ١٩٩١م : المقدمة.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

وقد صنف الموضوعات النحوية تصنيفاً قائماً على إدراجها في أبواب أشد انتماء إليها ، مما يبعدها عن التشتت.

وصاحب هذا المنحى في التيسير اتجاه آخر تمثل بزخرف الحداثة ، فحاولوا تبسيط النحو بوساطة التغيير في بعض أساسيات النظام النحوي ومن بينها الإعراب.

ومن المحاولات الأولى في هذا الاتجاه ما نادى به (جرجس الخوري) ، إذ اعتد الحركات الإعرابية عقبة في طريق درس العربية ، سواء أكان ذلك على أواخر الكلمات المعربة أم الكلمات المبنية[١].

أسس تبسيط النحو العربي

وقد تعددت الدعوات إلى وضع خطط تيسير النحو على أساس التخلص من الإعراب فيما تلا ذلك من عقود. وكان من بين هذه الدعوات ما نادى به (جبر ضومط) من أن الإعراب عرضٌ من أعراض اللغة ، وأنه ليس من مقوماتها الجوهرية ، وهو يستدل على ذلك بوضوح المعنى عند الوقف ، أي عدم استخدام الإعراب[٢].

ويرى (قاسم أمين) أن الإعراب مصدر لكل لحن يقع في قراءة العربية ، وأن الحل أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة ، منطلقاً من أن بعض الكلمات الأوربية واللغة التركية غير معربة[٣].

ويقترح (أمين الخولي) عدم التقيد بمذهب واحد في مسألة بعينها ، ويرى أن يقام بناء قواعد النحو على لغات لا يستلزم استخدامها تغير الإعراب ، كالاستناد إلى لغة تلزم الألف في (المثنى) على نحو مستمر[٤]. وهو بذلك يلغي وجوهاً إعرابية أخرى مقررة ، كما أن هذه الدعوة تحمل في طياتها التخفف من الإعراب.

ويرى (أنيس فريحة) أن الإعراب لا يتلاءم مع الحضارة ، وأن تركه دلالة على مواكبة تطور الحياة ، كما أنه يشير إلى أن هذه الظاهرة لم تكن آخذة بناصية لغة العرب، ولو كانت كذلك لما حدث اللحن[٥].

ويذهب (فريحة) إلى أن العربية في وضع ازدواجي مع اللهجات ، وأنها ذات قواعد معقدة ، وعليه فإنها ليست جديرة لأن تكون لغة العلم ، وأن سبيل الخلاص من هذا الوضع أن يستبدل بها لهجة عامية دون إعراب[٦] ، وهو بهذا الحكم ينهج نهجاً غير علمي[٧] ، مع أنه من بين المحدثين الذين ينادون بأن تكون الأحكام مبنية على أساس علمي موضوعي.

والجدير بالذكر أن (فريحة) يدعو في كتابه (تبسيط قواعد اللغة) إلى التسهيل بتوجيه العناية إلى أحكام التراكيب ودراسة الجملة ، وتدريب التلاميذ على إنشاء جمل مقيسة على سنن العربية الفصيحة ، وهو أمر أوقعه في التناقض مع ما نادى به في كتاب نحو عربية ميسرة من إلغاء للإعراب[٨].

إن هذه الدعوات التي قصدت إلى إقامة تبسيط النحو على أساس التخلص من الإعراب ، دعوات تتنافى ومبادئ علم اللغة الحديث ، إذ أن أحدث التصورات في علم اللغة ، وهو النحو الوظيفي ، يرى أن المكونات في الجملة تكتسب حالاتها الإعرابية بتضافر ثلاث وظائف : التركيبية والدلالية والتداولية[٩]. ولو كان الإعراب غير ذي أهمية ، لما أولاه النحو الوظيفي هذه العناية الواضحة.

---

(٢) في إصلاح النحو : ٨٩.

(٣) اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي ، رياض قاسم ، ط١ ، مؤسسة نوفل ، بيروت ، ١٩٨٢م :٢٨٩.

(٤) في إصلاح النحو العربي : ٩٠.

(٥) هذا النحو ، أمين الخولي ، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، المجلد السابع ، ١٩٤٤م : ٥٦.

(٦) نحو عربية ميسرة ، أنيس فريحة ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٥٥م : ١٢٣، ١٢٤.

(٧) المصدر نفسه :١٢٤.

(٨) اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ، د. عبد القادر الفاسي الفهري ، دار توبقال للنشر،الرباط،١٩٨٥م : ٥٩.

(٩) وقد أشار إلى هذا التناقض بين هذين الموقفين لأنيس فريحة محمد الكسار ، ينظر في ذلك كتابه المفتاح لتقريب النحو ، المكتب العربي للإعلان ، دمشق ، ١٩٧٦ : ١٠١.

(١) الوظائف التداولية في اللغة العربية ، أحمد المتوكل ط١ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٨٥م : ١٩.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

ومما هو حري أن يُشار إلى أن بعض الدعوات حاولت الغض من قدر الإعراب والطعن عليه باللجوء إلى أساليب يفضي استخدامها إلى التخلص من كثير من قيوده. وكان من أبرز هذه الأساليب : لغة مخففة وسطى.

اصطناع لغة مخففة وسطى في التعليم والكتابة

اقترح (أحمد أمين) – لنشر التعليم في أواسط العامة – لغة عربية خالية من الإعراب تكون وسطاً بين العامية والفصحى وصالحة لأن يُصاغ بها الفن الأدبي على أشكاله وأنواعه[١].

وقد نادى باصطناع هذه اللغة الوسطى بعض الباحثين والأدباء ، وكان من بين هؤلاء الأديب المشهور (توفيق الحكيم) الذي اقترح استخدام ما يسمى باللغة الثالثة ، وقد وصفت هذه الدعوة بأنها محاولة لإيجاد شيء ليس موجوداً[٢].

ومن أبرز المحاولات التي نادت بالتخفف من قيود الإعراب دعوة (ساطع الحصري) ، وهو يلخص صعوبات النحو في نهج تبويب المباحث النحوية وطريقة تعريف المصطلحات ، ولكنه في نهاية المطاف يعزو هذه الصعوبات إلى سيطرة الإعراب على مظاهر اللغة وقلة الالتفات إلى جانب (المعنى) ومواطن الاستعمال[٣] ، ومن الأمثلة على أن الإعراب يتحكم في ظواهر النحو العربي أن النحاة يعرفون الفاعل ، بأنه : (اسم مرفوع يدل على الذي فعل الفعل). ويرى (الحصري) أن يكتفي بالقول : إنه (اسم يدل على الذي فعل الفعل) ؛ وهذا يعني أنه قصد استبعاد الإعراب [٤].

ومن أبرز ما انطوت عليه أنظار (الحصري) أنه نادى بتقسيم الكلمة تقسيماً جديداً ، فقد قسم الكلمة على الأقسام الآتية : الاسم ، والوصف ، والضمير ، والفعل ، كما جعل الفعل أقساماً أربعة هي : الماضي ، والمضارع ، والأمر ، والمستقبل ، وسمى المركبات من مثل : كان يكتب ، أفعالاً مركبة.

والى جانب ذلك عاب (الحصري) على النحاة العرب أنهم قسموا الجملة على قسمين بالنظر إلى الكلمة التي تبدأ بها : فعلاً كانت أو إسماً ، وذهب إلى أن الجملة الفعلية هي التي تشتمل على فعل ، وأن الجملة الأسمية هي التي تخلو منه[٥].

وتجدر الإشارة هنا أن من المحتمل أن (الحصري) قد مهد الطريق بهذا التقسيم أمام نحاة آخرين ، فأضافوا إلى هذه التقسيمات صنوفاً جديدة للكلمة ، ومن هؤلاء يعقوب عبد النبي (١٩٤١-١٩٤٢) الذي قسم الكلمة على الأقسام الآتية : الاسم ، والضمير ، والمصدر ، والصفة ، والظرف ، والفعل ، والحرف وأسماء الأفعال[٦].

كما يلاحظ أن هذا التقسيم الذي ابتدعه (عبد النبي) مقارب للتقسيم الذي أتى به (تمام حسان) فيما بعد ؛ فقد قسم الكلمة على المباني الآتية : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة (اسم الفعل) ، والظرف ، والأداة ، وأطلق عليها مباني التقسيم[٧].

ومن الذين نادوا بلغة مخففة متوسطة قاسماً مشتركاً لمعظم الدعوات بإلغاء الإعراب أو التخفف من بعض قيوده (أمين الخولي) ، فقد رأى أن يجري استخدام (الأسماء الستة) بالواو في الحالات الإعرابية جميعاً ، وأن يتم تركيب المثنى بالألف دائماً ، وأن تتحقق صيغة جمع المذكر السالم بإلحاق الياء بها في كل حال ، كما احتذى على مذهب الكوفيين في نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة ، ونادى بأن تكون الأعلام جميعها مصروفة ، وأن يستخدم المنقوص غير المقترن بألا بغير ياء جرياً على عادة من يسكن ياءه في النصب من العرب[٨].

---

(٢) مستقبل الأدب العربي ، أحمد أمين ، الثقافة ، السنة السادسة ، رقم ٢٨٠ ، ١٩٤٤م : ٢٢.

(٣) العربية وعلم اللغة البنيوي ، حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، ١٩٨٦م : ٨٦.

(٤) آراء وأحاديث في اللغة والأدب ، ساطع الحصري ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت،١٩٥٨م:٨٨ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧.

(٥) المصدر نفسه :٤٤.

(٦) المصدر نفسه : ١١٠ ، ١١١ ، ١٠٧.

(٧) في إصلاح النحو العربي : ١٢٦ ، ١٢٧.

(٨) اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، ط٢ ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٩م : ١٣٣.

(١) هذا النحو ، أمين الخولي : ٥٢-٥٥.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

أما الأفعال الخمسة فقد ذهب إلى حذف نونها رفعاً ونصباً وجزماً مستنداً في ذلك إلى الآية :((قَالُوا سِاحْرَان تَظَاهَرَا))(القصص :٤٨) ، كما دعا إلى إلزام المضارع المعتل الآخر حرف العلة في حالة الجزم ، متكئاً على قول الشاعر :

ألم يأتيكَ والأنباء تنمي   بما لاقت لبون بني زياد[١].

مع أن البيت من الضرائر الشعرية ولا يصح القياس عليه.

وليس من الصعوبة أن ندرك أنه نادى بذلك ليخلص النحو ، من الاضطراب في الإعراب والاستثناءات الكثيرة.

ومن المحاولات التي نادت باصطناع لغة وسطى مخففة محاولة (محمد كامل حسين) التي سماها بالنحو المعقول.

وقد نادى بتعليم جمهور المتعلمين الذين تقع أعمارهم بين (١٢-١٥) سنة لغة فصحى مخففة يكون من أبرز خصائصها عدم التمسك بالإعراب إلا في الحالات التي تكون غاية في الوضوح[٢].

ويشير(محمد كامل حسين) في كتابه (اللغة العربية المعاصرة) إلى أن محاولات التيسير السابقة لم تحقق نتائج ناهضة ، وعليه فإنه يرتأي طريقة تبعث على الثقة بصحة ما يكتب وما يقرأ في هذا العصر ، وليس إعادة الحياة إلى الفصحى[٣].

وهو بهذا يؤمن أن صعوبة العربية مردها إلى أمرين يتمثلان في طرائق التعليم المتبعة في تعليمها وصعوبة قواعدها.

ويتوخى الباحث منهجه على أسس معينة تتلخص في أنه يقصد أن يكون النحو تداولياً ، وأن هذه التداولية تعمل بوحي من المعنى –وهو في رأيه- الذي يحدث الإعراب ، لا العامل كما اعتقد النحاة القدامى[٤] ، ثم إنه لا يؤمن بالشعر مصدراً من مصادر التقعيد[٥] ، وهو إلى جانب ذلك لا يرى أن كل ما ورد عن العرب صحيح ، لأن القول بصحة فكرة تقوم على إفتراض مؤداه أن العربية تمكنت من العرب في ذلك الوقت ، إلى حد لا يسمح بالوقوع في الخطأ ، أمر غير مقبول[٦] ، وهو يرى أن بالإمكان إقامة قواعد للفصحى دون اللجوء إلى الأسس التي استند إليها النحو القديم[٧].

على أننا ينبغي أن نلحظ أن معايير الصواب والخطأ لم تكن قد وضعت عند جمع المادة اللغوية حتى يتسنى لنا الحكم على صحتها ، فضلاً عن ذلك فقد كانت المادة اللغوية المجموعة هي مصدر التقعيد لمعايير الخطأ والصواب ، مما يدل على ما جمع من مادة لغوية كان متفقاً وسلائق العرب ، على أقل تقدير.

ومما يؤمن به الباحث أن القواعد النحوية متفاوتة في أقدارها من حيث قيمتها العلمية ، وأن منها ما يرد إلى السليقة اللغوية ، ومنها ما لا يرد إلى السليقة نفسها[٨].

---

(٢) الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط٤ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ٢٠٠٤م : ٣١٦:٣.

يعلل النحاة عدم حذف الياء في الفعل (يأتي) – مع أنه مسبوق بحرف الجزم– بأن الفعل ردّ إلى أصله للضرورة الشعرية.

(٣) اللغة العربية المعاصرة ، محمد كامل حسين ، ط١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٦م : ٨٣ ، ٩٣.

(٤) المصدر نفسه : ٢٠.

(٥) اللغة العربية المعاصرة :٩١.

(٦) المصدر نفسه : ٢٦.

(٧) المصدر نفسه : ٣٢ ، ٤٣ ، ٥٩.

(٨) في نقد النحو العربي ، صابر بكر أبو السعود ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٨م :٤٢.

(١) اللغة العربية المعاصرة : ٦٦ ، ٧٩.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

وفي ضوء هذا النهج ينطلق المؤلف لعلاج مشكلة النحو ، فيرى أن يتم تعليم جمهرة المتعلمين ما بين سن (١٢-١٥) سنة لغة فصحى مخففة ، فيبدأ الطفل في مرحلة الدراسة بأدناها ممثلاً بأعلى مراتب العامية ، ثم ينتقل بالتدرج إلى أعلى مراتب هذه الفصحى المخففة(١).

ويشير (محمد كامل حسين) إلى كيفية إكتساب اللغة الفصحى المخففة ، فيذهب إلى أن تكون البداية بلغة عامية كالتي يتكلمونها ، فيتعلم الطفل أولاً عبارات من مثل : (إحنا لعبنا الكرة في حصة الألعاب) ثم تطور إلى (نحن لعبنا الكرة في حصة الألعاب) في وقت تال. ويستمر الوضع على هذا النحو إلى ما بين سن الثانية عشرة والخامسة عشرة ، وهي السنين التي تقتضي الخطة أن يتعلم فيها جمهور المتعلمين عربية فصحى مخففة (٢).

أما قواعد هذه الفصحى المخففة التي اقترحها ، فراعى فيها – في ضوء ما أشير إليه – أن تكون قابلة لأن يتمكن بالغو سن السادسة عشرة من صون ألسنتهم من اللحن(٣).

وقد أسس الباحث بناء هذه القواعد على أن المعنى هو الذي يتحكم في الإعراب ، وعليه فقد قرر أن الاسم يكون مرفوعاً إذا كان متحدثاً عنه أو خبراً متعلقاً به ، ويكون مجروراً إذا كان مضافاً إليه أو مجروراً بحرف جر ، ويكون منصوباً إذا كان تكملة(٤).

اصطناع المنهج التربوي

وتتنوع المحاولات في مجال تيسير النحو ، فيظهر اتجاه نحو اصطناع المنهج التربوي في الدرس النحوي التعليمي ، ومن بواكير ما وضع على هدي من هذا المنحى كتاب (النحو الواضح) لعلي الجارم ومصطفى أمين.

وقد أسس المؤلفان بنيان الكتاب على طريقة الاستنباط ، وهي طريقة تستند إلى عرض الأمثلة وشرحها ولفت نظر الدارس إلى مواطن الظاهرة النحوية المقصودة ، على أن يتم ذلك بالتدرج حتى الوصول إلى القاعدة(٥).

وقد خلف هذا المنهج أصداءً واسعة في هذا الصدد ، إذ إن كثيراً من المؤلفين حذوا حذوه في وضع كتبهم حتى يومنا هذا.

ويظل النظر في النحو التعليمي هماً يشغل أذهان الباحثين فيحفزهم على التفكير في نهوج أخرى لتبسيط تعلم النحو. وهكذا ينهج بعض الباحثين أسلوباً يقتصر على الشواهد دون القواعد ، ومن هؤلاء الشيخ محمد عرفه في كتابه (مشكلة اللغة العربية) الذي صدر في القاهرة عام ١٩٤٥م(٦).

وقد خلف هذا الاتجاه أثراً في نفوس كثير من اللغويين العرب ، فألمح (عمر الأسود) إلى أن حصول الملكة اللغوية يتم بالممارسة التي تشمل الانجاز اللغوي بنوعيه : الشفاهي والكتابي ، أي الاستعمال المكثف للغة في المدرسة وخارجها ، كما يلمع بأن أنظار ابن خلدون في تنمية الملكة القائمة على حفظ النصوص الأدبية وعدم اللجوء إلى حفظ قواعد النحو تستطيع ترسيخ هذه الملكة إذا ما أحسن المعلم استخدامها(٧).

تعليم النحو في ظل اللغة

ويبدو أن هذا المنحى قد راق عدداً ليس بالقليل من الباحثين ، ولكن ما تبنوه من خطط لوضعه موضع التطبيق كان يتفاوت من باحث لآخر.

---

(٢) المصدر نفسه :٨٣، ٨٨.

(٣) المصدر نفسه : ٨٣.

(٤) اللغة العربية المعاصرة :٢٠.

(٥) المصدر نفسه : ٩٦.

(٦) في إصلاح النحو العربي : ٧٢ ، ٧٣.

(٧) المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ، عبد العزيز عبده أبو عبد الله ط١ ، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع ، طرابلس ، ليبيا ، ١٩٨٢م : ٩٤٨.

(١) مفهوم الفصاحة وأثره في تدريس اللغة العربية ، عمر الأسود ، مجلة الحياة الثقافية ، العدد ٤٠ ، وزارة الشؤون الثقافية ، تونس ، ١٩٨٦م : ١٠٢ ، ١٠٣.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

ويرى (علي النجدي) أن يُعد المعلم لتلاميذه الأساليب المختارة أو النصوص التي تمثل القواعد التي ينوي التطبيق عليها ، ثم يقوم بمناقشة التلاميذ شفوياً مذكراً بالقواعد المطلوبة ، ثم ينتقل بعدها إلى مرحلة التطبيق الكتابي لتكون بمنزلة تطبيق على التطبيق الشفهي[١] ، وذلك يعني بداهة أن التلميذ سيحفظ كثيراً من النماذج التي تمثل القواعد من خلال ذلك التحاور مما يعين على تمثل القواعد وترسخها.

ولكن هذه الخطة تبدو أكثر اتساقاً وأقرب إلى النهج العلمي عند (عبد الحميد حسن) الذي يرى أن يسير تدريس القواعد على نهج إنشائي لغوي ، يقوم على تكرار العبارات بما يحقق المقاصد المرجوة ، على أن تكون الأمثلة والشواهد مما يناسب المتعلمين ويتصل بعقولهم[٢].

وهو يرى أن يتم تخير الأنماط اللغوية على أساس ما يقوم ألسنة التلاميذ ويأخذ بأيديهم في استخدام اللغة استخداماً مجدياً[٣].

أما الخطة التي تبناها الباحث لتحقيق أفكاره النظرية فتتلخص فيما يأتي :

١. أن يتلقى التلميذ – بادئ ذي بدئ- موضوعات تطابقية.
٢. أن يتلقى ، في مرحلة تالية ، موضوعات لغوية : اشتقاقية أو صرفية.
٣. أن يعقب ذلك تعلم موضوعات إعرابية.
٤. وفي مرحلة تالية يتلقى التلميذ موضوعات تتصل بترتيب الكلمات في الجمل من حيث التقديم والتأخير والذكر والحذف.
٥. وفي نهاية المطاف يجري تعليمه الأساليب النحوية مثل نعم و بئس والتعجب والإغراء والتحذير[٤].

وهو يرى أن هذا النهج يتمثل بأن يعرض المعلم العبارات الممثلة للمفهومات النحوية ، ليقوم التلميذ بالنسيج على منوالها ، أو إبراز ما يعرض – من خلال تدريس اللغة – من عبارات تمثل القواعد أو الأنماط اللغوية ، وتمهيد السبيل أمام التلاميذ لتعلمها بالمحاكاة والتكرار[٥].

وممن انهجوا سبيل تبسيط النحو بالاتكاء على مبدأ تأديب النحو أو تأديب درس اللغة (تمام حسان) ، وقد أرسى دعائم خطته في التبسيط على أنظار لغوية حديثة ، واستندت هذه المحاولات إلى علم اللغة الحديث.

المنحى الوظيفي

وأبرز الاتجاهات التي قصدت إلى تيسير النحو على المتعلمين هو (المنحى الوظيفي) الذي يسعى إلى توظيف النحو في تسهيل عملية الاتصال ، أما الوظيفية الجديدة فتضيف إلى هذا البعد بعداً آخر يتمثل في الجانب التداولي للغة ، ويظهر ذلك بجلاء في أعمال (أحمد المتوكل)[٦].

ويسعى الاتجاه الأول إلى تسليط الضوء على الجملة بوصفها الوحدة الأساسية في الكلام ، والتأكيد على وظيفة الكلمة فيها ، وقد أعتد هذا المنحى المعنى أساساً للضبط ، وقسموا الجملة إلى مسند ومسند إليه وسموا بقية أجزائها مكملات[٧].

وأبرز المحاولات في هذا الاتجاه محاولة (إبراهيم مصطفى) في كتابه (إحياء النحو).

وتهدف هذه المحاولة في أن يدرس النحو ، على أساس المعنى ، توخياً لدراسة أحكام نظم الكلام وما يتعلق به من ظواهر كالتقديم والتأخير والنفي والإثبات والتوكيد.

وهو إلى – جانب ذلك – يرى أن تجري هذه الدراسة بمعزل عن تلك الفلسفة الكلامية التي استند إليها النحاة في أحكامهم[١].

---

(٢) من قضايا اللغة والنحو ، علي النجدي ناصف ، مكتبة نهضة مصر بالفجالة ، القاهرة ، ١٩٥٧م : ١٢٨ ، ١٢٩.

(٣) القواعد النحوية مادتها وطريقتها ، عبد الحميد حسن ، مطبعة العلوم ، القاهرة ، ١٩٤٦م : ٣٦ ، ٦ ، ٨.

(٤) المصدر نفسه :٢٣.

(٥) المصدر نفسه : ٢٧ ، ٣٢.

(٦)المصدر نفسه :٣٦.

(٧) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : أحمد المتوكل ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٥م :٩ وما بعدها.

(١) ويبدو أن أصحاب هذا المنحى اتبعوا نهج الأقدمين في هذا التقسيم ومنهم سيبويه ينظر : الكتاب : ١ : ٢٣.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

ويبدو – من هذه المقاصد – أنه كان يشعر بأن صعوبة النحو نابعة من القواعد القسرية التي فرضت عليه ، فقصد إلى تغيير مناهج تناولها ، وذهب إلى أن ما يجب أن يحكم الدرس النحوي يتمثل في المعايير الآتية :

١. علامات الإعراب دوال على معان ، وليست – كما زعم النحاة – أثراً يجلبه العامل ، فالرفع على الإسناد ، والجر علم الإضافة ، والفتحة ليست بعلم على الإعراب ، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب وهي بمنزلة السكون في لغة العامة ، وأن التنوين علم التنكير[٢].

٢. وما دامت حركات الإعراب دوال على معان يقصدها المتكلم ، فهي – في رأي المؤلف – من عمل المتكلم نفسه ، وليست معمولات لعوامل ؛ وهو بذلك يقوض دعائم نظرية العامل[٣].

إن التحديد للوظائف الإعرابية بما يساعد على مواطن التيسير النحوي ، وبوحي من هذه الوظائف ، فقد قسم الجملة إلى مسند إليه ومسند ، فاجتزأ بالمسند إليه عن الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل ، كما اجتزأ بالمسند عن الفعل والصفة والخبر[٤].

وقد حاول للاستدلال على الصلة الوثيقة بين الإعراب والمعنى أن ينتزع بعض الموضوعات من أبوابها التي عرفت بالانتساب إليها وأن ينسبها إلى أبواب أخرى ، فذهب إلى أن يأخذ عطف النسق حكم المعطوف عليه ، وألا يتبع النعت السببي المنعوت في إعرابه إلا إذا كانا متفقين تعريفاً أو تنكيراً ، على أن يكون ذلك إعراباً بالمجاورة ، واستغنى ببدل الكل عن عطف البيان [٥].

ويرى (إبراهيم مصطفى) أن العطف ليس إتباعاً ، وإنما هو كما قال سيبويه : إشراك وتشريك[٦]. فإذا قلنا جاء زيد وعمرو ، فان عمراً شريك في الحكم لزيد ، وعليه فانه مسند إليه لا معطوف.

أما بالنسبة للنعت السببي فهو يتكئ على تفسير ابن جني للمثال المشهور : جحر ضبّ ، ومؤداه أن أصل المثال : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرهُ ، فحذفت كلمة جحر وأعربت (خرب) على المجاورة ، وهكذا يعطي ما يسمى بالنعت السببي إعراب ما قبله على المجاورة لا على أنه نعت سببي[٧].

ويعتد المؤلف عطف البيان بدل كل ، لأنه لا يرى فرقاً بينهما ، مستنداً في ذلك إلى رأي الرضي الذي يستدل على رأيه بكلام سيبويه[٨].

ومن المنطلق نفسه وأعني به التيسير وتكثيف الموضوعات الكثيرة تحت مسميات قليلة ، جعل المنصوبات مكملات للجمل وأطلق عليها اسم التكملة ، إذ قال :

((وكذلك يصيرون إليه (النصب) حين يتحول عن الكلمة داعي الرفع أيضاً ، تقول : خرج زيد وعمرو ، تريد أن تتحدث عن كل منهما فترفع ، فإذا كان الحديث عن واحد وكان الثاني من تكملة الحديث ، تحول داعي الرفع عنه فنصب ، وقلت : خرج زيدٌ عمراً. ثم يزيد الأمر وضوحاً حين يقول : فإنه لم يكن من داع إلى الرفع فدخلت الكلمة في الباب الأوسع الأشمل وهو النصب))[٩].

ولعلّ ما دعاه إلى ذلك هو أنه لم يعتد الفتحة علامة إعراب ، وإنما هي الحركة المستحبة عند العرب ، فكان عليه أن يثبت هذه المقولة ، فاتجه إلى التماس ذلك في مقولة بدهية مؤداها أنه إذا لم يكن هناك داع إلى رفع أو

---

(٢) إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٩م : ٣ : ٢٨.

(٣) المصدر نفسه : ٧ ، ٤٩ ، ٥٠.

(٤) إحياء النحو : ٥٠ ، ينظر كذلك : في إصلاح النحو : ١٠٢.

(٥) إحياء النحو : ٥٣.

(٦) إحياء النحو : ١١٦ ، ١٢٥ ، ١٢٣.

(٧) الكتاب : ١ : ٤٢١.

(٨) إحياء النحو : ١٢٥.

(٩) الكافية في النحو ، ابن الحاجب ، شرح الاستراباذي ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٩م : ١ : ٣٣٧.

(١) إحياء النحو : ٩٨.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

جر ، دخل الاسم في باب النصب ولعل مما أغراه بهذا ما ورد عن العرب من أنهم كانوا – عند اختلاط الأمر عليهم في إعراب كلمة – يفزعون إلى النصب(١).

وكان من بين من ترسموا خطا (إبراهيم مصطفى) الباحث (عبد الستار الجواري). وقد بنى محاولته على أسس معينة تتمثل في أن التيسير ليس تبسيطاً أو اختصاراً ، بل يجب أن يقوم على خطة نابعة من دراسة مستوعبة لظروف نشأة النحو العربي وتطوره(٢). وهو يذهب إلى التقليل من قواعد الإعراب ودمجها بقواعد نظم الكلام بتوجيه من المعنى(٣) ، كما يرى أن الشواهد الشعرية والمصنوعة لا تصلح للتقعيد النحوي وأن ذلك من الحكمة أن يستغني عنها بشواهد قرآنية(٤).

ولا بُد من التنويه هنا إلى أن الجواري دعا إلى التخفيف من تحكم نظريةالعامل في توجيه القواعدالنحوية (٥) ، وتنقية النحو من الفلسفة والمنطق(٦).

وينبغي أن نشير إلى أنه نسج على منوال (إبراهيم مصطفى) ، فقد جعل قواعد نظم الكلام خاضعة للمعنى قصداً إلى التخفيف من مظاهر الإعراب والتقليل من الفروع ودمجها في أبواب أوسع ، وعليه فقد جعل المرفوعات في باب المسند إليه والمسند(٧).

ثم إن دعوته إلى تنقية النحو من الأحكام الفلسفية أو تلك التي يتحكم فيها المنطق ترتبط بسبب وثيق من تأثره بصاحب إحياء النحو(٨).

ومع أن الجواري اتفق وصاحب الإحياء في معظم الخطوط العامة لأسس التيسير ، فقد لوحظ أن هناك خلافاً بينهما في بعض التفصيلات.

من ذلك أن الجواري يؤمن بأن الفتحة ، وهي من العلامة الأصلية للنصب ، تنطوي على غير معنى ، إلا أن هذا لا يمنع من التسليم بأنها أخف الحركات وأيسرها في النطق(٩).

ثم إن (الجواري) لا يرى أن خبر كان حال ، كما يرى إبراهيم مصطفى ومن قبله الكوفيون ، ويذهب إلى أن الخبر هنا مسند أدخل عليه قيد هو (كان) فنزل به عن مرتبة الرفع إلى مرتبة النصب(١٠).

ومما اختلفا فيه أن صاحب الإحياء يرى أن اسم (إنّ) منصوب على التوهم ، في حين يرى الجواري أنه مسند إليه دخل عليه قيد هو (إنّ) فأصبح منصوباً(١١).

على أن من ينعم النظر في هذه التخريجات يدرك أنها لا تختلف بحال عن تأويلات النحاة ، وفي ذلك مخالفة عن معاييره التي لا تقيم وزناً للفلسفة والمنطق في النحو.

وذهب الجواري إلى أن الكسرة علم الخفض وليس علم الإضافة ، فهو يرى أن استخدام الخفض أفضل في هذا الباب لأنه أشمل وأوسع مدلولاً(١٢).

---

(٢) طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، ط١ ، القاهرة ، (د.ت) : ١٩.

(٣) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ، عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ١٩٨٤م :٨٥،٢٢، ٢٣.

(٤) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي : ١٣٨.

(٥) المصدر نفسه : ٥٣ ، ٥٤.

(٦) المصدر نفسه : ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩.

(٧) المصدر نفسه : ٦٠ ، ٦٢.

(٨)المصدر نفسه : ١٣٨.

(٩) من المتعارف أن إبراهيم مصطفى قد دعا إلى ذلك متأثراً بابن مضاء القرطبي ، إحياء النحو : ٢٢ ، ٣١ ، ٣٧.

(١٠) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي : ٨٦ ، ٨٧.

(١١) المصدر نفسه : ٨٠.

(١) المصدر نفسه : ٨٠.

(٢) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي : ٩٧.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

ومن الأمور التي لم تلق قبولاً لدى الجواري هو أن التنوين علم التنكير ، ويرى أن هذه المقولة تفتقر إلى الاضطراد ، فهناك كثير من الأسماء منونة ولكنها ليست نكرات مثل محمد وخالد وعلي وزيد وعمرو ، كما أخذ على الجواري محاولته رد كل علل المنع من الصرف إلى العلمية وشبه الفعل ؛ لأن ذلك متعذر مهما قلبت الأمر على وجوهه(١).

وفي مجال علامات الإعراب ذهب الجواري إلى أنها ، كما يرى النحاة القدامى قسمان : أصلية وفرعية(٢) ، في حين ذهب إبراهيم مصطفى إلى أن كلا منها أصيل في بابه.

وجدير بالذكر أن هذه المحاولة لا ترقى إلى مستوى عمل متكامل احتذى فيه الجواري على صنيع صاحب الإحياء ، كما أنها لم تتجاوز الإطار النظري إلى مجال التطبيق.

ولكن المحاولة تحمل في طياتها بذور منهجية علمية تمثلت في دعوته إلى إقامة التيسير على دراسة شاملة للنحو العربي من حيث المنهج والنشأة ومراحل التطور ، ليسهل – من خلال ذلك – إحكام العمل في وضع خطة للتيسير ، لا أن يقوم على الاختصار والحذف ، كما أنه وضع ، بدراسته الجملة على أساس المعنى ، نواة صالحة لدراسة التراكيب العربية.

ولعل ما قدمه (مهدي المخزومي) من آراء متأثراً فيها بعبد الستار الجواري وإبراهيم مصطفى. ويبدو لمن يتأمل مؤلفاته ولاسيما مدرسة الكوفة ، أنه جهد ، قبل أن يضع أنظاره في مجال التيسير ، في أن يتمثل القديم ولاسيما نحو الكوفيين ، وآراء ابن مضاء القرطبي ، ولعل أنه أحس أن فيها معالم هادية إلى ما يقصد إليه في هذا المجال. ومن المتعارف أنه تلمذ لإبراهيم مصطفى ، واطلع على توجيهات المحدثين ممن سبقوه على هذا الصعيد.

ويمكن القول إن محاولته كانت نتيجة هذه المحاولات التي قامت على أساس وظيفة الكلمة في الجملة ، وقد انصهرت في أفكار المخزومي نفسها في عملين رائدين هما : في النحو العربي نقد وتوجيه ، وفيه وضع الأصول النظرية ، وفي النحو العربي نقد وتطبيق على المنهج الحديث ، وفيه وضع أفكاره موضع التطبيق.

ومن المبادئ التي وجهت مسيرة فكرة النحوي أنه كان يؤمن بأن النحو دراسة وصفية تطبيقية ، وأنه متطور بحكم تطور اللغة المستمر ، كما أن مشكلات النحو يمكن علاجها على أساس لغوي خالص ، لا أثر فيه للعلل الفلسفية(٣).

أما الأسس التي أستند إليها (المخزومي) في تيسير النحو فتتلخص ، على وفق لما ورد في مقدمة كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) في مبدأين :

أولهما :- تخليص النحو العربي مما علق به من التأويلات والعلل الفلسفية والمنطقية(٤) ، ولعل في ذلك دليلاً على أن الألسنية أوجدت عنده وعند غيره من اللغويين المحدثين روحاً من البحث الوصفي الذي يقتضي عزل النحو عن المنطق وكل ما ليس من اللغة(٥).

وثانيهما :- تحديد موضوع الدرس النحوي الذي يتعين البدء به ، وقد هيأت له دقة نظره أن يختار الجملة لتكون نقطة البداية ، بل أنه ذهب إلى أبعد من ذلك فاعتدها موضوع الدرس النحوي(٦) ، وهو ما يتفق وروح علم اللغة الحديث.

ويؤمن المخزومي ، على هذا الصعيد ، بأن الدرس النحوي يجب أن يعالج موضوعين مهمين: أولهما الجملة من حيث تأليفها ونظامها وأجزاؤها وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير وحذف. وثانيهما ما يعرض للجملة

---

(٣) المصدر نفسه : ١١٧، ١١٩.

(٤) المصدر نفسه : ١١.

(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي ط٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦م : ١٥.

(٦) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٥ ، ١٦.

(١) أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي ، محمد صلاح الدين الشريف ، اللسانيات واللغة العربية ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، ١٩٧٨م : ٤٨.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٦.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

من معان عامة تؤديها بوساطة أدوات التعبير كالتوكيد والنهي والاستفهام وغير ذلك من المعاني التي تستلزمها دواعي القول وظروف التواصل(١).

وقد اعتدَّ التشابه في المعنى أساس التبويب في العمل الإعرابي ، فهيأ له ذلك ، على حد قوله ، أن يخلط أموراً كان من حقها أن تختلط ، وذكر ذلك في باب الفاعل وباب نائب الفاعل ، وذلك بتقسيم الجملة إلى مسند إليه ومسند(٢).

وفرق أموراً كانت عند النحاة مجتمعة ، مع إنها يجب أن تكون ، على حد تصوره ، متفرقة كالاستثناء ، إذ نزع منه الاستثناء المفرغ وأدرجه في باب النفي(٣).

وقسم الجملة تقسيماً جديداً ، فذهب إلى أن الجملة الفعلية هي ما دل فيها المسند على التجدد ، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً ، مثل قولنا : قام خالد(٤) ، أو خالد يقوم ، وهو يرى أن مثل جملة (البدر طلع) جملة فعلية تقدم فيها المسند إليه لإظهار الاهتمام به(٥) ، وهو هنا يريد أن يتخلص من تقدير فاعل للفعل (طلع) ، التزاماً منه بمعايير خطته التي تقتضي التخلص من التأويلات والتعليلات الفلسفية.

أما في مجال الإعراب ، فكان يسعى إلى تحقيق هدفين : يتمثل أولهما في أنه أراد أن يعود بالإعراب إلى أوضاعه الطبيعية غير المبالغ فيها ، وأن يجرده من نظرية العامل ، مما يستلزم اعتبار علاماته دلالات على معان وليس آثاراً لعوامل(٦) فكأنه بذلك أراد أن يؤكد ما نادى به صاحب إحياء النحو قليلاً.

لكن (المخزومي) كان يدرك أن هناك مشكلات تعترض هذا الحصر الصارم لمعاني الحركات ، فاستثنى منه الفعل(٧) ، والتجأ إلى التماس تعليلات لا تخلو من التكليف ، ومن ذلك تفسيره لنصب المسند بعد (إنّ) وأخواتها(٨).

أما مذهبه في الفتحة الذي مفاده أنها تدل على ما ليس بإسناد أو إضافة ، فقد دافع عنه بقوله : (إنه لا يمكن دائماً تفسير ما يطرأ على أواخر الكلمات من حركات بتوجيه من المعنى ، وأنه لا بُد من الاستناد في ذلك أحياناً إلى تأثير بعض الألفاظ في بعض ، وهو ما أطلق عليه النحاة العوامل اللفظية ، دون اللجوء إلى التأويل والتقدير ، كما أن الالتزام بمعطيات الجملة في تحديد العوامل اللفظية يعين على إلغاء مسألتي الاشتغال والتنازع من الدرس النحوي)(٩).

---

(٣) المصدر نفسه : ١٧.

(٤) في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي ط١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩١٦م: ١٦.

(٥) المصدر نفسه : ١٦.

(٦) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٤٢ ، وينظر في ذلك : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٨٦.

ويوضح (المخزومي) مدلول التجدد فيذهب إلى أن الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدل على تجدد الإسناد وتغيره وعليه فإنه يرى أن الجملة الفعلية هي التي يكون فيها المسند فعلاً سواء تقدم أو تأخر.

ينظر : في النقد العربي قواعد وتطبيق : ٨٦.

(٧) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٤٢.

(٨) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٦٧.

(٩) المصدر نفسه : ١٣٣ ، ١٣٤.

حاول (المخزومي) أن يوضح أن السر في نصب أسم (إن) هو دخوله في وحدة واحدة مع إن ، وهو مع ذلك من حقه أن يرتفع ، وقد أستند في ذلك إلى لُغيات غير مطردة من نحو قوله تعالى : ((إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)) ، وهو يستدل على ذلك بأن الاسم إذا فصل عن (إن) قد يرد مرفوعاً من نحو قولهم : (إنّ بك زيدٌ مأخوذ). ولكنه ينسى أن هذه لغة قوم كما ورد على لسان الخليل ،ينظر :كتاب سيبويه : ٢ : ١٣٤ ، وفي المحو العربي نقد وتوجيه:٨٧

وذلك يعني ببساطة أنها لغة غير شائعة ، ومع ذلك يستند إليها (المخزومي) في دعم وجهة نظره.

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٨٧.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

ومجمل القول فيما قدمه (المخزومي) أنه جهد في أن يُحدث النحو العربي متأثراً بميول أهل عصره ، فانطلق إلى البحث على أساس أن الجملة موضوع الدرس النحوي ، وهو ما ينادي به علم اللغة الحديث ، كما أنه أتى بتقسيم للجملة لا يخلو من طرافة ويقوم على معنى المسند وما يعبر عنه من تجدد ، فاعتبر أن الجملة الفعلية هي التي يدل المسند فيها على تجدد.

وهو يرى أن يُتخذ التشابه في المعنى أساساً في تبويب العمل الإعرابي ، وأن على من يدرسون اللغة أن يأخذوا في الحسبان أن مستويات التحليل اللغوي تنحصر في جوانب ثلاثة متداخلة هي : الجانب الصوتي ، والجانب الصرفي ، والجانب النحوي. إلا أنه – كما يلاحظ – أغفل المستوى الدلالي[١].

ومن الباحثين الذين أسهموا في مجال تجديد النحو في ضوء مبدأ الوظيفة الباحث السوري (محمد الكسّار) ، وهو يذهب إن تبسيط المادة النحوية يجب أن يكون في مسألتين:

أولهما : صيغ الأفعال ، وعلى هذا الصعيد تناول بالبحث والتمحيص الصيغ التقليدية للفعل ، وهي : الماضي والمضارع والأمر ، فأطلق على المضارع اسم (المستمر) ، كما أنه رفض تعليلات النحاة لإطلاق اسم المضارع عليه ، كما رفض تعليلهم لرفعه ، ورأى أن الذهن العربي اختار الضمة لهذه الصيغة – وهي أقوى الحركات – للتعبير عن فعالية حية واقعة في الحال ، والفتحة – وهي تمثل النصب – للشك في حدوث الفعل ، والسكون – وهو يمثل الجزم هنا – للدلالة على إنقطاع الاستمرار أو الفعالية[٢].

وهو يذهب إلى أن الذهن العربي اختار للماضي الفتحة ، وهي أخف الحركات – للدلالة على فعالية حدوث الماضي – وإنها تزايل آخر الماضي حينما يتصل بركن آخر من الكلام ، ومثال ذلك : ضرب ، ضربتُ ، كما أن السكون يحل محلها للفصل بين الركنين : ضرب والتاء ، وهو بذلك يرمز إلى الفراغ الذي يفصل بين هذين الركنين ، ويمثل حالة العدمية [٣].

وخلاصة القول في الصيغ لدى (الكسار) أنه جعل الرفع يقابل الفعالية الشديدة ، والنصب للفعالية الخفيفة ، والجزم لانعدام الفعالية[٤] ، وهو يربط بين حركات. وأطوار الفعالية قوة وضعفاً ، والمسألة الثانية التي يجب أن يعالجها التيسير تتمثل في حالات الأسم ودور الوظائف النحوية في تحديد حركات الأواخر ، وهو يحصر حالات الاسم الإعرابية في ثلاث :-

- العُمدة للمرفوعات جميعاً.
- الوسيط للمجرورات.
- الفَضْلة للمنصوبات[٥].

ويلاحظ هنا أنه احتذى صنيع (إبراهيم مصطفى) في جعل الوظائف النحوية تحكم التصنيف ، إلا أنه خالفه في أنه أطلق أسم (العمدة) على المرفوع فجمع بين طرفي الإسناد في كلمة واحدة ، وهي ليست بالتسمية ، فقد استخدمها جانب من النحاة القدامى للدلالة على المرفوعات ، واستبدل بالتكملة الفضلة للدلالة على المنصوبات ، وهي أيضاً من استخدامات النحاة القدامى.

أما المجرورات ، وتمثلها الكسرة ، فقد جعلها – كما يلاحظ من التقسيم – حالة وسطية بين القوة ممثلة في الضمة والخفة ممثلة في الفتحة ، وبذلك جعل للاسم حالات ثلاثاً هي :

العماد ، والوسيط ، والفضلة.

وهو يعيب على النحاة أنهم لم يستطيعوا توحيد المرفوعات ، كما عجز عن ذلك من بعدهم صاحب إحياء النحو ، وأن ذلك يعود إلى سوء فهم الإسناد [١] ، هذا الفهم الذي يزعم أنه جلاه حينما وحّد هذه المرفوعات تحت اسم العمدة.

---

(٢) العربية وعلم اللغة البنيوي ، حلمي خليل : ٧٠ ، ٧١.

(٣) المفتاح لتقريب النحو ، محمد الكسّار ، المكتب العربي للإعلان ، دمشق ، ١٩٧٦م: ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٢٠٢ ، ١٩٤.

(٤) المصدر نفسه : ١٩٠.

(٥) المصدر نفسه : ٢١٩.

(٦) المصدر نفسه : ٢١٨.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

وأبرز ما في خطة (الكسّار) أنه جعل الخبر في جملة (إنّ) مسنداً إليه ، كما جعل اسمها مسنداً ، وبذلك وحدّ المرفوعات ، على حد تعبيره ، وضم اسم إن إلى الفضلات ، وبه فك عقدة استعصى حلها على (إبراهيم مصطفى) والنحاة القدامى من قبله[٢].

وهو يوضح ذلك بالقول بأن التوكيد في العبارة : (إنّ الله واحد) منصرف إلى الخبر مما يدل على أنه مسند إليه[٣]. وذلك يوحي بأن لفظ الجلالة مسند فضلة ، ويجعل القول بأن المسند إليه من المرفوعات أمراً غير مشكل ، وهكذا كان الحل كما تصوره.

والحق أن التوكيد في العبارة التي ذكرها (الكسّار) ليس منصرفاً إلى الوحدانية ، وإنما إلى نسبة الوحدانية إلى الله. وهذا يجعل من الاستحالة أن يكون لفظ الجلالة في العبارة المذكورة فضلة مسنداً ، وإلى جانب ذلك يعزز كونه عمدة ، مسنداً إليه منصوباً.

وليس ورود العمد منصوبة في النحو أمراً مستهجناً ، فقد أشار إلى ذلك الرضي في شرح الكافية:((وأما من قال ، وهو الحق ، إن الرفع علامة العُمد فاعلة كانت أو لا ، والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت أو لا ، فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل ، بل يحتاج في نصب بعض العمد ، وهو اسم إنّ وأخواتها.... وخبر كان وأخواتها... إلى تشبيهها بالفضلة))[٤].

ومما يدفع قول (الكسار) المتمثل في أن لفظ الجلالة في العبارة السابقة مسند فضلة أن للفتحة – كما يلاحظ من أساليب مختلفة كالإغراء والتحذير – دلالة لغوية تتعلق بالمعنى ، ذلك أنها تضع الاسم الذي تلحق بآخره في بؤرة الاهتمام للدلالة على أنه المقصود من التعبير.

أما ما يؤخذ على الخطة فيتجلى في أن (الكسار) حاول أن يفسر النحو من جديد فجاءت تفسيراته أقرب إلى روح الفلسفة منها إلى النحو ، وذلك ظاهر في أنه أعطى السكون الذي يلحق نهاية الماضي ، في مثل ضربتُ ، بعداً مادياً حين اعتده رمزاً للفراغ الذي يفصل الركنين : ضرب ، والتاء.

محاولات توليفية

أطلقت هذه التسمية على تلك المحاولات التي حاول فيها أصحابها أن يقيموا خططهم في تسهيل النحو على غير منحى أو طريقة تعليمه. ومن هذه المحاولات ما قام به (شوقي ضيف) في كتابه (تجديد النحو العربي).

ومن يتأمل الكتاب يلاحظ أن مؤلفه يراعي مرة الحركة الإعرابية ، وتارة تكون الوظيفية هي المحور في تنظيم أبواب النحو وتنسيقها[٥]. وقد أسس بنيان كتابه على إلغاء نظرية العامل وما يستتبع ذلك من إسراف في التعليل.

ويجدر بالذكر أن المؤلف قد انطلق من هذا المبدأ العام ليتحقق مشروعه في ضوء ستة أسس تجمل فيما يأتي :

١. حذف الأبواب الفرعية من النحو ورد الأبواب الأخرى إلى أبواب أنسب[٦].
٢. إلغاء الإعرابيين : التقديري والمحلي ، وهو يترسم ، في ذلك خطا ابن مضاء القرطبي[٧].
٣. أن يستهدف الإعراب صحة النطق ، فان لم يصحح نطقاً فلا حاجة إليه ؛ لأنه وسيلة وليس غاية في حد ذاته[٨].

---

(١)المفتاح لتقريب النحو: ٢٢١ ، ٢٢٢.

(٢) المصدر نفسه : ١٤٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٢.

(٣) المصدر نفسه : ٢٢٢.

(٤) شرح الكافية ، رضي الدين الاستراباذي ، ط٢ ، دار الكتاب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٩م : ١٠٩ ، ١١٠.

(٥) في إصلاح النحو العربي : ١٤٤.

(١) تجديد النحو العربي ، شوقي ضيف ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦م : ١٠١.

(٢) المصدر نفسه : ٢٣.

(٣) المصدر نفسه : ٢٦.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

٤. وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لبعض أبواب النحو لاستجلاء المقصود منها وتخليصها من الاضطراب الذي يعتورها على نحو ما يلاحظ في أبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال[١].
٥. حذف الزوائد العالقة بأبواب النحو التعليمي دون حاجة[٢].
٦. إضافة بعض الموضوعات الناقصة إلى النحو العربي التي من شأنها أن توضح للناشئين جوانب مهمة في نطق العربية وخصائصها اللغوية[٣].

ويبدو أن الباحث تحدث عن مخارج الحروف والحركات وهمزتي القطع والوصل وأل الشمسية والقمرية ، وقد نوه إلى أن الكتب المدرسية لا تشير إلى ذلك.

وقد حاول المؤلف الاستفادة بآراء ابن مضاء في العامل في إقامة أسس محاولته ، لكنه بالغ في ذلك ، فقد صنف الاختصاص في باب التمييز هروباً من العامل ، ومعروف أن الفرق كبير بين هذين البابين[٤].

كما صنف الإغراء والتحذير في باب المفعول به [٥] ، إذ لابُد هنا من اللجوء إلى التقدير حتى يستقيم هذا التوجه ، وذلك يخالف عن قصده في إلغاء نظرية العامل.

وحين حاول حذف بعض الأبواب الفرعية أقدم على حذف أمور يجمع جمهرة النحاة على أنها مهمة كشروط أفعل التفضيل والتعجب ، وبذلك اتسم ما قام به على هذا الصعيد بالتعسف والتجاوز[٦].

وحين حاول تصنيف الموضوعات النحوية تصنيفاً جديداً وقع في لبس كما في المثالين ، ففي الأول احتذى مذهب الكوفيين فاعتد خبر كان حالاً[٧] ، لكن الملاحظ في خبر كان ، نحو : كان الجو حاراً ، والحال من مثل : نزل المطر منهمراً ، نستشعر أن هناك فرقاً بين التركيبين ، ففي المثال الأول لا يكتمل المعنى إلا بالخبر ، في حين أنه يكتمل في الثانية ؛ لأن الحال فضلة ، كما هو متعارف.

إن (شوقي ضيف) في هذا التوجه قد عول على رأي الكوفيين ، وهو رأي لم يكن من سنن جمهرة النحاة أن يأخذوا به [٨].

وفي هذا المجال اعتد أخبار أفعال المقاربة والرجاء مفعولات [٩] ، في حين أن معانيها لا توحي بأنها متعدية. ومن الأمثلة أيضاً – في ضوء خطته – تصنيف المبتدأ في باب الحذف [١٠] ، على حين أن باب المبتدأ أولى به.

أما تعريفه للحال ، قوله : إنها ((صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة))[١١].

فالتعريف – هنا – قاصر ، لأن الحال قد ترد معرفة على قلة ، والأهم من ذلك أنه ذكر أنها صفة ، ولكن الصفة تدل على الثبوت ، على حين تدل الحال على الهيأة حين وقوع الفعل وحسب.

وقد عرف المفعول المطلق بقوله إنهُ : ((اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضرباً من التبين))[١٢] ، وكان عليه أن يذكر أنه اسمُ مصدر[١].

---

(٤) المصدر نفسه : ٣٠.

(٥) المصدر نفسه : ٣٤.

(٦) المصدر نفسه : ٤١، ٤٢، ٤٣.

(٧) تجديد النحو العربي: ١٩٣.

(٨) المصدر نفسه : ٢٣٩.

(٩) قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية ، محمد عبد ط١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩م : ١٣.

(١٠) تجديد النحو : ١٨٥.

(١١) قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية :١٨.

(١) تجديد النحو العربي : ١٦٥.

(٢) المصدر نفسه : ٢٣٥ ، ٢٣٦.

(٣)المصدر نفسه : ١٨٢.

(٤) المصدر نفسه : ١٧٠.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

وكانت هناك أخطاء على صعيد ما أسماه مؤلف تجديد النحو بإضافات ، وفي هذا الباب لم يقدم جديداً ، وكل ما فعله أنه انتزع الموضوعات من مواقعها في أبواب النحو وصنفها تحت هذا الاسم (إضافات). وهي على حد تعبير (محمد عبد) ، موضوعات نضجت حتى احترقت(٢).

وقد قصد المؤلف بهذه الإضافات ما أضافه في مستهل الكتاب من موضوعات تساعد في تسهيل نطق الحروف(٣) ، وهي موضوعات عرض لها اللغويون كثيراً سواء أكانوا نحاة أم مقرئين.

وخلاصة القول أن انشغال النحاة في الوصول بالدرس النحو التعليمي إلى سبيل يمكنهم من رصد مشكلاته ووضع الأنظار الناجعة لعلاجها يتأثر الباحثون في هذا المجال بأفكار قادمة من الغرب مؤداها أن ينظر إلى الإستعمال اللغوي بوصفه نشاطاً اجتماعياً أو مهارة تقبل التحسين في الوسائل والتجويد في النتائج ، وهو ما يسمى بعلم اللغة التطبيقي(٤) ، وقد لفت هذه الاتجاه نفراً من الدارسين – ولاسيما من تلقي العلم منهم في الجامعات الغربية – إلى الاستفادة من معطيات علم اللغة الحديث في تسهيل تعليم اللغة ولاسيما النحو.

الاستفادة من علم اللغة الحديث

ومن المعالم المتميزة في الاستفادة من علم اللغة الحديث في بناء متون للتدريس للصغار والكبار نظرية (تمام حسان) في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) وهي ((نظرية متكاملة متميزة تنفي عن النحو العربي أكثر ما ضجَّ الناس بالشكوى منه ، وتمزج في النظر بين المنهج البنيوي وأصول النحو العربي بحسب طبيعة اللغة الفصحى))(٥).

ومن المحدثين الذين نادوا باصطناع مناهج علم اللغة الحديث في تبسيط النحو الباحث السوري (جعفر دك الباب) ، فقد دعا إلى تسهيل النحو بوساطة توحيد (علم قواعد اللغة العربية) على أساس بنيوي وظيفي ، وهي دراسة تقوم على دراسة اللغة وظيفياً ، وهو أمر يستوجب أن تدرس اللغة العربية على أنها نظام للأصوات والدلالات ، وأن هذا النظام يتألف من (بنى) تتمايز في مستوياتها وتتضافر جميعاً لجعل اللغة قادرة على القيام بمهمتها الأساسية التي تتجلى في كونها وسيلة للاتصال بين الناس(٦).

تخلص من هذا كله أن محاولات تجديد النحو وتبسيطه قد قامت على اتجاهات متعددة تمثل جانب منها في دعوات مظنونة تنادي بالتخفف من قيود الإعراب ، وتبني لغة مخففة تقع في مرحلة وسطى بين العامية والفصحى ، وتمثل جانب آخر في تبسيط المادة النحوية واختصارها على أساس حذف التفريعات وإيراد الأمثلة المتخصصة للقواعد ، وإعادة وصفها على نحو متسلسل مترابط. مرتبط بمظاهر الحياة المتجددة ، وكان من أبرز الوسائل في تبسيط المادة اصطناع الوسائل التربوية القائمة على استخدام الاستقراء والاستنباط ، والتدريس عن طريق النص ، وحفظ النصوص الأدبية المتنوعة ، لكن أبرز هذه الاتجاهات قائم على أساس وظيفة الكلمة في الجملة سواء أكانت مسنداً أم مسنداً إليه أم فضلة ، وهو المنهج الذي تبناه (إبراهيم مصطفى) وترسمه كثير من الباحثين.

ولا بُد من التنويه إلى أن جانباً من الباحثين قد نادى باستخدام معطيات علم اللغة الحديث ومن أبرزهم عبد الرحمن أيوب وتمام حسان وجعفر دك الباب ، وغيرهم.

مصادر البحث

١. اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي ، رياض قاسم ، ط١ ، مؤسسة نوفل ، بيروت ، ١٩٨٢م.

---

(٥) قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية : ٢٧.

(٦) قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية : ٢٩.

(٧) تجديد النحو : ٦.

(٨) تعليم النحو بين النظرية والتطبيق ، تمام حسان ، مجلة المناهل المغربية ، العدد (٨) ، وزارة الدولة المكلفة للشؤون الثقافية ، الرباط ، ١٩٧٧ : ٩٧.

(٩) تعليم النحو بين النظرية والتطبيق : ١١٠-١١٦.

(١٠) نحو نظرة جديدة إلى فقه اللغة ، جعفر دك الباب ، ط١ ، الأهلي للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٩ : ٢٨ ، ٢٩.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

٢. أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي ، محمد صلاح الشريف ، اللسانيات واللغة العربية (٤) ، مركز الدراسات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، ١٩٧٨م.
٣. إحياء النحو ، د. إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٩م.
٤. آراء وأحاديث في اللغة والأدب ، ساطع الحصري ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٥٨م.
٥. تجديد النحو ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦م.
٦. تعليم النحو بين النظرية والتطبيق ، د. تمام حسان ، مجلة المناهل المغربية ، العدد(٨) ، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية ، الرباط ، ١٩٧٧م.
٧. دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، أحمد المتوكل ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٥م.
٨. شرح الكافية ، رضي الدين الاستراباذي ، ط٢، دار الكتاب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٩م.
٩. طبقات فحول الشعراء ، محمد سلام الجمحي ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، ط١ ، القاهرة ، (د.ت).
١٠. العربية وعلم اللغة البنيوي ، حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٦م.
١١. في إصلاح النحو ، عبد الوارث مبروك ، ط١ ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٨٥م.
١٢. في النحو العربي قواعد وتطبيق : د. مهدي المخزومي ، ط١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٦م.
١٣. في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، ط٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦م.
١٤. في نقد النحو العربي ، صابر بكر أبو السعود ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٨م.
١٥. قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية ، د. محمد عيد ، ط١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩م.
١٦. القواعد النحوية مادتها وطريقتها ، عبد الحميد حسن ، مطبعة العلوم ، القاهرة ، ١٩٤٦م.
١٧. الكافية في النحو ، ابن الحاجب ، شرح الاستراباذي ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٩م.
١٨. الكتاب ، سيبويه ، تحقيق وشرح : د. عبد السلام محمد هارون ، ط٤ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ٢٠٠٤م.
١٩. اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية،د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر ، الرباط ، ١٩٨٥م.
٢٠. اللغة العربية المعاصرة ، محمد كامل حسين ، ط١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٦م.
٢١. اللغة العربية مبناها ومعناها ، د. تمام حسان ، ط٢ ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٩م.
٢٢. مستقبل الأدب العربي ، د. أحمد أمين ، الثقافة ، السنة السادسة ، رقم (٢٨٠) ، ١٩٤٤م.
٢٣. المفتاح لتقريب النحو ، محمد الكسّار ، المكتب العربي للإعلان ، دمشق ، ١٩٧٦م.
٢٤. مفهوم الفصاحة وأثره في تدريس اللغة العربية ، عمر الأسود ، مجلة الحياة الثقافية ، العدد(٤٠) ، وزارة الشؤون الثقافية ، تونس ، ١٩٨٦م.
٢٥. المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ، عبد العزيز عبده أبو عبد الله ، ط١ ، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع ، طرابلس (ليبيا) ، ١٩٨٢م.
٢٦. من قضايا اللغة والنحو ، د. علي النجدي ناصف ، مكتبة نهضة مصر بالفجالة ، القاهرة ، ١٩٥٧م.
٢٧. النحو الأساسي ، د. احمد مختار عمر وآخرون ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٤م.
٢٨. نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ، د. عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٨٤م.
٢٩. النحو الشافي ، محمود حسني مغالسة ، دار البشير ، عمان ، ١٩٩١م.
٣٠. نحو عربية ميسرة ، أنيس فريحة ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٥٥م.
٣١. النحو المصفى ، د. محمد عيد ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٨٧م.
٣٢. نحو نظرة جديدة إلى فقه اللغة ، د. جعفر دك الباب ، ط١ ، الأهالي للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٩م.
٣٣. النحو الوافي ، مقال لعبد القادر المهيري ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد(٢) ، المطبعة الرسمية ، تونس ، ١٩٦٥م.
٣٤. هذا النحو ، أمين الخولي ، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، المجلد السابع ، ١٩٤٤م.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

٣٥. الوظائف التداولية في اللغة العربية ، د. أحمد المتوكل ، ط١ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٨٥م.

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)